قراءة المقريزي والأسدي الخلدونية للأزمة الاقتصادية في مصر في العصر المملوكي (648 – 922هـ/ 1250 – 1517م).

فوزي خالد علي الطواهية[1]، محمد محمود بدر شلباية[2]

ملخّص

هدف هذا البحث إلى دراسة تأثير رؤية ابن خلدون للتاريخ والعمران على توسع المنظور التاريخي في عصر المماليك، ليشمل دراسة المجتمع المصري في العصر المملوكي، وتأثير السياسة الاقتصادية للمماليك، وذلك من خلال تحليل وعرض الأفكار والآراء الاقتصادية والاجتماعية لمؤرخين من العصر المملوكي، تأثّرا بابن خلدون في رؤيته للتاريخ والعمران، وكان بحث كلٍّ منهما قائمًا على مناهج علمية وضعية، قائمة على الاستقراء والتحليل في تفسير أسباب الأزمات الاقتصادية في عصر الدولة المملوكية. وتأتي دراسة أحمد بن علي المقريزي، ومحمد بن خليل الأسدي في سياق مقاربات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في التراث العربي الإسلامي.

الكلمات الدالة: المقريزي، الأسدي، ابن خلدون، الإصلاح الاقتصادي، الدولة المملوكية.

مقدمة

يُعدّ الترابط بين الحياة الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمعٍ إنساني من أكثر المظاهر تأثيراً على الوضع السياسي السائد في ذلك المجتمع، وتعد من أشد الجوانب تأثيراً على ما يمكن أنْ يحدث في تلك المجتمع من تغييراتٍ سياسية، والانعكاسات الناتجة عن تطور طبيعة المنهج المتبع في نظام الحكم (الحجي، 1984، 185).

ويُعد مصطلح "المماليك" مصطلحًا فرض نفسه على تاريخ مصر والمنطقة العربية (1250 – 1517م) طوال فترةٍ تزيد على ثلاثة قرونٍ من الزمان (قاسم، 2015، 153). وكانت البنية المملوكية فريدة من نوعها الاقتصادي والسياسي، وفي الوقت نفسه تشكل امتداداً للتجارب في مجال الحرب وفي مجال الحكم (شدادي، 2016، 171).

استمد المماليك محور وجودهم ومكانتهم العسكرية من فكرة الحرب، التي أضحت المحور الرئيس لتحركهم السياسي، والاقتصادي. ومن هنا سيطر المماليك على مقدرات البلاد واقتسموها فيما بينهم (ضومط، 1984، 99–100). ففي كتب المقريزي نجده مثلًا يقدم أسباب وعوامل ظهور النظام الإقطاعي بمصر خلال الفترة المملوكية، فيربط وجوده بالطبيعة العسكرية للنظام المملوكي ونشأته، كما يلقي الضوء على القوى المستفيدة منه، ويصنفها تراتبياً من الأمراء، والأجناد، ثم يعرض لمظاهر الأزمة التي عاشتها الدولة المملوكية، ويربطها بشكل منطقي بالإقطاع الذي كان من أبرز أسبابها (المقريزي 1997، 567؛ المقريزي، 2007، 98).

ارتبطت العلاقة الاقتصادية بين الدولة المملوكية والفلاحين المصريين بنظام الجباية، وتمثلت الأزمة الاقتصادية في العصر المملوكي في سوء الإدارة (صبرة، 2003، 281). وتفشي الفساد بمعظم مؤسسات الدولة المملوكية التي عاصرها المقريزي

[1] قسم التاريخ، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
f.tawwahia@yahoo.com
[2] كلية الآداب، جامعة الزرقاء الأهلية، الزرقاء، الأردن.
تاريخ استلام البحث 2022/4/11 وتاريخ قبوله 2023/7/12.

© 2023 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

والأسدي (الأسدي، 1968، 75؛ بحر، 1999، 57). والمطالع لحوادث الأوبئة وما يلحقها من غلاء وفناء خلال عصر المماليك، يهوله ما قاسته الرعية في ذلك العصر، كالغلاء والقحط اللّذين تعرض لهما المجتمع المصري (الطواهية، 2014، 148–151)، بالإضافة إلى اعتداءات السلاطين على الناس، ولاسيما خلال الأزمات، وإعداد الحملات العسكرية، ويمثل العلماء إحدى صور الاحتجاج على السلطة، وسياسة السلاطين، والإدارة المملوكية، والعلماء هم النخبة المثقفة في عصر المماليك، الذين مثّلوا نوعاً من الثورة السلمية الجريئة ضد ولي الأمر (طرخان، 1959، 258).

وفي المجمل، كان العلماء – وعلى الأخص أهل القضاء – منظمين بشكل رسمي، حسب المدارس الفقهية الأربع التي كان ممثلوها حاضرين في مجلس السلطان، وقد أعطي للقضاة وللعلماء دور مهم كوسيطٍ بين المجتمع والسلطة. وكانت ردود الفعل الفكرية على الأزمات المتتالية التي هزت العالم الإسلامي، وكما في كل مكان، لا تتجاوز ردة الفعل، أي انقاذ ما تم اكتسابه، ومحاولة إزالة أسباب الخلاف، وتجنب السجالات غير المجدية، والبحث عن التوافق، ولم يكن هناك تفكيرٌ باستكشاف مناحٍ واتجاهاتٍ جديدة يتم إعلانها واقتراحها، أو تجريب حلولٍ جديدة (شدادي، 2016، 173).

وقد ذهب المماليك بمنطق النظام المؤسس على قوة من أصول عبودية إلى حدوده القصوى حين حصروا امتياز منصب السلطان بالعبيد الذين تم إعتاقهم (شدادي، 2016، 172). والمقريزي هو الذي يعطينا أكثر الصور تفصيلاً عن الكيفية التي فهمت بها النخبة في عصره بناء مجتمعهم. فقد واجه الأزمة المرعبة التي ألمت بمصر في مطلع القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي. مما جعله يأخذ على عاتقه مهمة شرح كل فئة من فئات المجتمع المصري، ووضع تقديره لكيفية تأثير الأزمة عليهم (المقريزي، 2007، 72). ومن هنا يمكن تفسير أسباب حط التقارير المفصلة، لمؤرخي الحوليات العرب حول سوء حكومة المماليك، كثيراً من محاسنهم الأكيدة (آشتور، 1985، 373). إنّ دراسة الأوضاع السياسية تعد عاملاً مهماً في الكشف عن الأسباب المحركة، التي تفعل فعلها في إطار صياغة البرنامج السياسي الذي تتبناه السلطة المركزية في الدولة، ومعرفة هذه العوامل واكتشافها تسهم في تقديم تصورٍ عام عن الدولة، ولأن هذه العوامل تؤثر بشكل أو بآخر في المرافق الحيوية الأُخرى للدولة، وتتخطى المجالات السياسية والاقتصادية فيها؛ من خلال التأثير المباشر في الواقع الاجتماعي الذي تعيشه الرعية (المزوري، 2013، 9).

أولاً: المقريزي (764–845هـ/1364–1442م)

ترك المقريزي المتوفى عام 845هـ/1442م ثروة تاريخية عظيمة (العزاوي، 1957، 231)، وألّف المقريزي وهو المعاصر لابن خلدون، تاريخاً عن مصر يُعد أحسن مصدرٍ للبحث فيها (لوبون، 2013، 469)، ويرى المستشرق البريطاني هاملتون جب أن المقريزي يمثل بداية مدرسة مصرية متميزة من المؤرخين، تخرج فيها نخبة ممتازة من الكتاب، ظهرت في القرن الأخير من حكم المماليك (الشنتناوي، 1981، 4: 97). وتبوأ المقريزي مكانة خاصة بين مؤرخى عصره فى مجال التأريخ لحياة مصر الاقتصادية والاجتماعية، فقد عالج تاريخ مصر الاقتصادي فى عصره من خلال تقديم نوعين من المعلومات: يهتم الأول بالتأريخ لموارد الثروة الزراعية والصناعية والتجارية، وما يرتبط بهذه الموارد من نشاطات اقتصادية. أما النوع الثانى، فهو معلومات نافذة ومحللة لمظاهر عدم الاستقرار الاقتصادي الذي أصاب مصر فى عصره تحديداً، وقد ورد هذا النوع من المعلومات فى كتب المقريزي التى تعتبر على جانب من الأهمية؛ لأنها تتضمن آراء اقترحها المقريزي لمكافحة الأزمات الاقتصادية، وهى كتابيه: (شذور العقود فى ذكر النقود)، وكتاب (إغاثة الأمة بكشف الغمة) الذي تحدث فيه عن المجاعات التى أصابت مصر فيما بين سنتى 796–808هـ/1393–1405م، مركزاً على العوامل التى أدت إلى حدوث هذه المجاعات (كوكش، 1999، 1)، إذ شهد عصر المقريزي تدهوراً فى حياة مصر الاقتصادية، وقد توافرت عدة عوامل أدت إلى هذا التدهور، أبرزها تلاعب سلاطين دولة المماليك الجراكسة بالعملة، وضعف حماية المصنوعات فى ظل حكم هؤلاء السلاطين الذين تميزت دولتهم بكثرة الفتن والاضطربات، ثم ارتفاع أجرة الأراضى الزراعية الإقطاعية، وإهمال صيانة السدود المستخدمة في ريها (كوكش، 1999، 1).

تناول المقريزي فى كتابه (إغاثة الأمة بكشف الغمة)، تاريخ المجاعات التي نزلت بمصر منذ أقدم العصور إلى سنة

808هـ/1405م (المقريزي، 2007، 4). ويرى كرم حلمى فرحات فى مقدمة تحقيقه لكتاب إغاثة الأمة أن أكثر شيوخ المقريزي تأثيراً فى تكوينه الفكري كان ابن خلدون بمقدمته (المقريزي، 2007، 13). كرّس المقريزي حياته لكتابة تاريخ مصر السياسى والاقتصادي والاجتماعى. ولعل أهم العوامل التى أدت إلى تعميق توجهاته نحو الاهتمام بالتأريخ للحياة الاقتصادية، توليه لمنصب الحسبة بالقاهرة، وتتلمذه على ابن خلدون (الماوردي، 1966، 240–256؛ الفراء، 1966، 284–308). وقد اهتم فى مجمل كتبه بأحوال الحياة العامة المصرية فى العصر المملوكى من أسعار البضائع، وأحكام السوق، والأكيال والموازين، والعمل، وغيرها (المقريزي، 1991، 1: 11)، ومنحته معايشته للواقع المصري من خلال تقلده لوظيفة المحتسب، القدرة على الاختلاط بجميع فئات المجتمع، خاصة فى الأسواق (الهكار، 2019، 7). ولا شك أن عمله فى وظيفة الحسبة قد منحه تدريباً عملياً على بعض القضايا الاقتصادية، استعان بها في مؤلفاته وخاصة (إغاثة الأمة بكشف الغمة) (زقزوق، 2004، 1093).

تأثر المقريزي بابن خلدون فى رؤيته للتاريخ والعمران[1]، فالمرحلة التى تتلمذ فيها عليه من خلال حلقات دراسية، شكلت نواة لمدرسة فكرية تخرج فيها وأفاد منها المقريزي (الهكار، 2019، 9). فقد تتلمذ على ابن خلدون جمهرة من أعلام الفكر فى مصر، فتأثروا بآرائه الاجتماعية التى كان ينشرها بينهم، وظهر هذا جلياً فى بعض مؤلفاتهم. ومن أهم من تأثر به المقريزي الذي اعتنق مذهبه الاجتماعي ورفع مقدمته مكاناً عليّاً، وترسّم مذهبه فى كتابه (إغاثة الأمة بكشف الغمة)، وتأثر فى نظرته إلى مصر والمصريين (الحوفى، 1952، 20؛ غرانوفيتر، 2021، 9)، ونجده فى إغاثة الأمة بكشف الغمة على غرار ابن خلدون ينسب بؤس مصر إلى ما يأتي (نشأت، 1944، 15–16):

1–الفوضى السياسية، وانتشار الرشوة، وانتقال الحكم إلى أيدي الجهلة.

2–الغلاء المفرط والمجحف بالسكان.

3– شيوع النقد المنحط.

ومن خلال استقراء بعض الظواهر الاقتصادية عند ابن خلدون والمقريزي، نجد أنهما كانا واعيين بالأسباب الحقيقية لهذه الظواهر، وعملا على تفسيرها وتحليلها، والنظر فى مسبباتها، واقترحا الحلول المناسبة لها من وجهة نظر كلّ منهما. فجاء توضيح المقريزي للأسباب التى أدت إلى هذه الأزمة وإلى آثارها، ثم أشار إلى بعض الحلول التى من شأنها معالجة الأزمة، وأشار إلى طبيعة النقود السائدة فى مصر، وتحدث ابن خلدون عن ظاهرة الاحتكار التى انتشرت فى عهود الأزمات والمجاعات، وربطها بقلة العرض، وكثرة الطلب، وفرّق بين الاحتكار الفردي والاحتكار الذي تقوم به الدولة. نرى أنّ المقريزي تبنى الطرح عينه، بحيث ربطه بغلاء الأسعار فى زمن الأزمة وعدّه فساداً[2].ومن الظواهر الاقتصادية التى تناولها المؤرخان ظاهرة غلاء الأسعار، الذي ربط المقريزي أسبابه بالظروف السياسية الناجمة عن تقصير السلطة المملوكية عن رعاية مصالح المصريين، كما ربطه بالمتغيرات الطبيعية كالمناخ، ونقصان مياه نهر النيل عن الحد اللازم للري، وبعض الكوارث الطبيعية الأخرى: كالصقيع، والجراد، والفئران التي ألحقت الضرر بالمزروعات، وأثرت في اقتصاد الدولة (الطواهية، 2014، 142–148). وهناك تشابه كبير بين ما كتبه المقريزي، وما كتبه شيخه ومعلمه ابن خلدون فيما يتعلق بالظلم، والعمران، والغلاء، والنقد، وانتشار الغش (ابن خلدون، 2017، 2: 690، 835؛ نشأت، 1944، 16).

[1] انطلق ابن خلدون محولاً التاريخ من معلومات تاريخية جامدة، إلى وقائع متحركة، أسقطها على قوانين التاريخ والمجتمع، بمعنى أن ابن خلدون قام بقطيعة معرفية مع المنهج السابق، المعتمد على نقل كل الأخبار دون التقصي حولها. وهذا الطريق الذي رسمه ابن خلدون، هو الذي سايره فيه تلميذه المقريزي، ليرفض نقل الأخبار دون تقييمها ووزنها بميزان العقل وإخضاعها لركائز من ذاتيته، أي قوانينه الخاصة التي بلورها واكتسبها من خلال احتكاكه بالمجتمع، ومراقبة الأحداث وتطورها، وذلك محاولة منه لفهم الماضي انطلاقاً من قوانين الحاضر، وهو نفس طرح ابن خلدون حيث وضع عصره في مجرى التاريخ وعدّه من مراحله الحاسمة، الهكار، 2019، 1.

[2] استند المقريزي في تحليل المجاعة وتاريخها في مصر إلى قراءة اقتصادية تستقرئ الأسباب وتردها إلى قوى الاحتكار الذي لا تستطيع السلطة المملوكية كبح جماحه.

بالإضافة إلى تصنيفات المقدمة التي وضعها المؤرخون والعلماء باعتبارها طريقة منهجية لعلم التاريخ، ونظرية في علم الاجتماع، كذلك نستطيع أنْ نصنفها بقوة على أنّها قاعدة تأسيسية لعلوم الاقتصاد. بحث ابن خلدون في نشأة الدول والسلالات الحاكمة، وفي حضارة الإنسان، ودرس في مقدمته العلمية تلك التجاوزات المؤدية إلى الأفول. ويوشك أن يكون منظراً ليبرالياً بحسب (بارترام شافولد) لنظام اقتصادي. ودرس ديناميكية السوق، وتحدث عن المواد الضرورية التي تصنع بكميات كبرى، والعلاقة بين الأسعار والتكاليف، وبين الأجور ومستوى العيش، والمحاصيل المعيارية للإنتاج (شافولد، 2008، 1: 390). وترد خواطر ابن خلدون في الاقتصاد منتشرة في مقدمته: المبادلة والقيمة، وتقديره لأشكال الكسب (شافولد، 2008، 1: 410)، وتأملاته في علم السكان، وموقفه النقدي من اختلال النظام المالي، وتطرقه لمفاهيم المحاسبات الجُملية في الاقتصاد، وصياغة مزايا تقسيم العمل، واستحداث نظرية دورة التنظيم السكاني، ووضعه أفكاراً في مجال الاقتصاد الضريبي شبيهة بالأفكار المتصلة باقتصاديات جانب العرض، ونظريات في الإنتاج، وفي القيمة والأسعار، وفي التوزيع، وفي الحقب الدورية (شافولد، 2008، 1: 413-414).

اقتدى المقريزي في كتابته للتاريخ بأستاذه ابن خلدون في المقدمة، وكان الأكثر تميزاً من بين تلاميذ صاحب المقدمة، والذي أشار إلى طابع المقدمة الاستثنائي وجدّتها. فكلاهما كتبا في صميم النواحي الاقتصادية والاجتماعية، ويختلف المقريزي عن أستاذه ابن خلدون في أن تحليله ونقده اقتصر على الظواهر الاقتصادية والاجتماعية في مصر، بينما اتخذ ابن خلدون العالم الإسلامي مجالاً للبحث والدراسة والتحليل (المقريزي، 2007، 33)، ولم يقتصر تأثير ابن خلدون في المقريزي على استخدام قاموس تقنياته "أن أفرد كتاباً يتضمن ما حل بهذا النوع الإنساني من المحن والكوارث المجيحة" (المقريزي، 2007، 81)؛ إذ يتجلى تأثير صاحب المقدمة في صاحب (إغاثة الأمة بكشف الغمة) في تفسير وتحليل الظواهر الاقتصادية والاجتماعية المبنية على أساس طبائع العمران ومنهج الاستقراء، وذلك في الفصل الثاني، في بيان الأسباب التي نشأت عنها هذه المحن التي نحن منها متى استمرت طول هذه الأزمان التي دفعنا إليها، يقول: "اعلم، تولى الله أمرك بالحياطة والهداية، ولا أخلاك من الكفاية والعناية، أن الغلاء الذي حل بالخلق منذ كانت الخليقة، فيما نقل من أخبار لسائر البلاد في قديم الزمان وحديثه، على ما عرف من أحوال الوجود وطبيعة العمران" (المقريزي، 2007، 115).

يعد المقريزي أحد مؤرخي مصر البارعين الموفقين الأذكياء جداً، كما يقول المستشرق (كاردوفو). يميزه فضوله العلمي والقوي جداً، إذ يتناول كثيراً من الأمور، وتُعدّ الحصيلة التاريخية المتنوعة التي جمعها وثيقة هامة وثمينة، وتعد في مجموعها أثراً زاخراً ومتنوعاً وبارعاً تصويرياً، يتفوق في مستوى الإمتاع والنفع على جميع من سواه من المؤرخين (دوفو، 1979، 143)، كتب المقريزي بعضاً من مؤلفاته في ضوء التحولات التي قد تستلزم عملاً جديداً، وقدم معلومات وافرة عن إدارة الضرائب، وكيفية توزيعها وجبايتها، وهو يعرف حياة المزارعين المصريين وأحوالهم، ومختلف النظم الزراعية التي مرت بها الأرض، ويتتبع تاريخ الضرائب، ويقدم قائمة مفصلة عنها مع مبلغ حاصل كل منها (دوفو، 1979، 146). نبصر في المقريزي ذلك المؤرخ المستطلع، والعالم الاقتصادي الأثري، ويظهر مؤرخاً بصريح القول بما يمتاز به من ذلك الطابع التصويري الذي تمتاز به جميع كتبه (دوفو، 1979، 148).

يُعدّ كتاب (إغاثة الأمة بكشف الغمة) أهم مؤلفات المقريزي -على الرغم من حجمه الصغير- وهو أكثر مؤلفاته عمقاً وفهماً، حلل فيه المؤرخ العوامل الاقتصادية والاجتماعية للمجاعات التي حدثت في مصر حتى مجاعة سنة 808هـ/1405م (المقريزي، 1997، 1: 12). وللمقريزي كتابٌ مهم آخر في دراسة عنصر مهم من عناصر الاقتصاد، وهو المال: "شذور العقود في ذكر النقود"، وكان فى الأصل فصلاً من كتاب (إغاثة الأمة بكشف الغمة)، ثم أفرده المقريزي بكتابٍ مستقل وعنوانٍ خاص بعد أن توسع فيه (المقريزي، 1997، 1: 11). تناول المقريزي النقود فى كتابه (إغاثة الأمة بكشف الغمة)، وكتب عن موضوعين، هما: تاريخ النقود في الإسلام، وتاريخ النقود في مصر. وأثناء كتابة المقريزي عن أحوال

النقود، وارتفاع الأسعار، وردت عبارات تتضمن تحليلاً اقتصادياً، حيث تحدث عن ارتفاع الأسعار والدخل الحقيقى لفئات المجتمع، والعلاقة بين العرض النقدي والأسعار. كما عقد فصلاً بعنوان "فصل في بيان محاسن هذا التدبير العائد على الجمع الفقير"، تناول فيه موضوع الإصدار النقدي بسبب ارتفاع الأسعار (العوضي، 1991، 3: الملخص).

ويُعدّ المقريزي من رواد الفكر الاقتصادي الإنساني، لاسيما ما تعلق بتفسير المظاهر الاقتصادية قبل وأثناء عصره، ولقد سبق العديد من المفكرين الغربيين في الإحاطة بمواضيع ووقائع اقتصادية، شكّلت ولا زالت تُشكّل تلاقحاً فكرياً ومذهبياً متميزاً، بل ووضعت اللبنات الأولى لتفاعل العطاء الإنساني مع الطبيعة، كي تنبثق ميكانيزمات الأداء ونظريات النمو والتطوّر، كما هو الشأن بالنسبة للمواضيع الآتية: الأسواق ومنافذها، ميزانية الدولة وآلية تحضيرها، النقود ورواجها وتغيرات النظام النقدي، النظم الاقتصادية وتفاعلاتها اجتماعياً، الأزمات الاقتصادية وأسبابها (طرطار، 2007، 1: ملخص).

نستطيع القول إن المقريزي أحد الأمثلة الاستثنائية في التراث العربى الإسلامى، الذي كان له دورٌ استثنائى فى بلورة ووضع الأسس العلمية، والأطر المعرفية الدقيقة للأنثروبولوجيا عامة، والأنثروبولوجيا الاقتصادية خاصّة، وقد عرض آراءه الأنثروبولوجية فى كتابه (إغاثة الأمة بكشف الغمة) (معتوق، 2021، 2: ملخص). والمتتبع لما كتبه المقريزي في كتابه[3] يجد أنّه قام بوصف دقيق وعميق للشخصية العربية عامة، والمصرية خاصة فى تلك الفترة، وللقيم الفاسدة والمُؤسِّسة للاحتكار والمضاربة، كما أنه صور لنا الجشع والربح السهل دون مراعاة الآخرين وأوضاعهم المزرية. تمتع المقريزي بالنظرة الثاقبة، وقوة التحري، ونقل الحقائق كما هى فى الميدان. لقد استطاع هذا المؤرخ المتميز الوقوف على أهم العلل التي كانت وراء الفساد الاجتماعي والسياسي الّذي كانت تتخبط فيه مصر والأمة الإسلامية في العهود التي درسها. هذا وقد قدم لنا صورًا حية عن النظم الاقتصادية وإخفاقها؛ لكثرة انتشار مظاهر الرشوة، والمحسوبية، والمصالح الشخصية الضيقة، بالإضافة إلى فساد الحكام، والمتاجرة بالمناصب والوظائف الحكومية. دون أنْ ننسى نقله لصور ومظاهر الانحطاط، وانقلاب الناس بعضهم على بعض، ووصولهم إلى أكل البشر، والكلاب، والقطط، والجيف، وهذا لهول الوضع الكارثي (معتوق، 2021، 2: 197).

ينطلق ابن خلدون في نظرياته الاقتصادية من رؤية إسلامية واضحة، مستمدة من تعاليم القرآن والسنة النبوية (رسلان، 1992، 105). لقد شكل العمل أساساً مهمّاً في تفسيرات ابن خلدون في معالجاته الاقتصادية، كان ذلك متماشياً مع ما اعتبرته الشريعة الإسلامية ذاتها، إذ عدّت العمل أساس الاقتصاد الإسلامي بشكل عام، فالعمل بحسب ابن خلدون أساس لكل دخل ومنفعة (ابن خلدون، 2017، 2: 831؛ غانم، 1984، 48). ولابن خلدون أيضاً نظرية في الأجور وتقسيم العمل/التخصص، وكان الرائد والأسبق في إضفاء الأهمية المناسبة على العمل، باعتباره مقياساً مهمّاً للقيمة (غانم، 1984، 54). وكان ابن خلدون أول اقتصادي معروف في ذلك الوقت، استطاع أن يزيح الستارة عن قيمة الاكتشاف العبقري للعمل بما هو جوهر للقيمة (باتسيفا، 1973، 49). وقد عالج

[3] ويقدم معتوق وحراث في دراستهما لفكر المقريزي الاقتصادي قراءة سيميائية لعنوان كتابه "إغاثة الأمة بكشف الغمة"، مفتاح دلالي، مركب من العديد من الوحدات، ولكل وحدة معناها الخاص في إطار الكتاب كنسق سيميولوجي متكامل الوحدات، إذ إن كلمة إغاثة دال سيميائي يحيل إلى مدلول يتمثل في: "النجدة، الحماية، الإنقاذ، النجاة"، وتكتمل قيمتها الدلالية عند ربطها بكلمة الأمة، إذ تستحضر هذه الكلمة كل دلالات الوحدة، والتناسق، والانسجام، والكل، والرابطة القوية. فإغاثة الأمة من هذا المنظور دال سيمولوجي، قوي الدلالة يحيل إلى إنقاذ الكل من غطرسة البعض أو الأقلية. وهي من هذا المنظور تستحضر كل القيم الإيجابية، مثل الوحدة، والإنسانية، والتضامن، والترابط، والتآزر، والإخاء.. وتفتح في الوقت ذاته المجال للعديد من التساؤلات حول مسألة الطرف المهدد الّذي ينبغي معه إغاثة الأمة، أو بالأحرى ما هو الخطر الذي يهدد الأمة؟ وكيف تتم فعاليات هذه الإغاثة؟ وهو السؤال الأساسي الذي يمكن الإجابة عنه في الشطر الثاني من عنوان الكتاب من خلال المتتالية: "بكشف الغمة"، إذ تحيل هذه المتتالية إلى التشخيص، والتحليل وتسليط الضوء.

المقريزي الكثير من المسائل التي تُعدّ في صميم المسائل الاقتصادية والاجتماعية. ونجده يشابه شيخه ابن خلدون في تناول المواضيع نفسها، ووجهة النظر، ولكنه يحمل وجهة نظره من العموميات (العالم الإسلامي)، إلى حالة محددة هي مصر، وهو بذلك كأنه يقوم بدراسةٍ ميدانية، حين يتناول بلداً معيناً معالجاً فيه المشكلة الاقتصادية (غانم، 1984، 141). وأورد في كتابه (إغاثة الأمة بكشف الغمة) فكرة واضحة عن الأسعار، فكتاباه كشف الغمة وشذور العقود، يكتسبان أهميةً خاصة بصدد نظرية الأسعار (غانم، 1984، 141).

ويتضح أن المقريزي في كتابه (إغاثة الأمة بكشف الغمة) ركّز على الظواهر النقدية، وقدم عدة أفكار عنها، رابطاً بينها وبين ظروف محددة، وهي: المجاعات التي تعرضت لها مصر، والتي يعرض لها ولأسبابها المختلفة في كتابه (غانم، 1984، 142). ويكشف عن وجهة نظرٍ معينة، موضحاً أنه في مواجهة مشكلة اقتصادية، يتناولها بالتحليل، ويحاول تقديم حلٍّ لها، وهنا فهو في تدوينه لتاريخ وأخبار المجاعات يحاول أن يتقصى أسبابها، ويقترح العلاج الاقتصادي الصحيح لدرئها ودوائها (غانم، 1984، 142). ويوضح المقريزي أنه إنما يعالج مشكلة تضخم بالمعنى الاقتصادي؛ حالة ارتفعت فيها الأسعار، وأننا بصدد موقفٍ يتميز بنقصٍ في إنتاج قيم الاستعمال؛ أي نقصٍ في المنتجات والسلع، وارتفاع أثمانها كلها. ويقدم العديد من الأسباب لظاهرة ارتفاع الأسعار، رابطاً بين أسبابٍ معينة ووقوع مجاعات محددة عبر تاريخ مصر (غانم، 1984، 143).

وبعد أن يفسر المقريزي أسباب الأزمة الاقتصادية، ينتقل إلى مرحلة معالجة الأزمة، التي تتمثل بالتضخم، وذلك بالدعوة إلى العودة إلى النظام النقدي القديم، الذي يستند إلى نظام المعدنين: الذهب والفضة. وهو بذلك يؤكد أنه يجب أن تكون هناك علاقة طردية بين كمية النقد والمستوى العام للأسعار. أما فى جانب العرض والاقتصاد الحقيقى، ومن جانب آخر وفي سياق تقديم حلول لمعالجة الأزمات الاقتصادية يدعو المقريزي إلى إصلاح نظام الإدارة الاقتصادية للسلطة المملوكية، والسياسات الاقتصادية غير الملائمة، وبصورة محدّدة سياستها النقدية غير الملائمة. تناول المقريزي النقود في كتابه (إغاثة الأمة بكشف الغمة)، وكتب عن موضوعين هما: تاريخ النقود في الإسلام، وتاريخ النقود فى مصر. وفى أثناء كتابة المقريزي عن أحوال النقود وارتفاع الأسعار، وردت عبارات تتضمن تحليلًا اقتصاديًا، حيث تحدث عن ارتفاع الأسعار، والدخل الحقيقي لفئات المجتمع، والعلاقة بين العرض النقدي والأسعار. كما عقد فصلاً بعنوان "فصل في بيان محاسن هذا التدبير العائد على الجم الغفير"، تناول فيه موضوع الإصدار النقدي بسبب ارتفاع الأسعار (العوضي، 1991، 3: ملخص).

تتميز الأفكار الاقتصادية للمقريزي بأنها أقرب إلى العلوم الوضعية، فنراه يستند إلى الأسس المادية فى تحليله وطرحه للأفكار، فهو يأخذ بمبدأ السببية العلمى، فقد أراد المقريزي فى كتابه (إغاثة الأمة بكشف الغمة) الحديث عن الأزمات الاقتصادية والمجاعات التى عاشتها مصر، ليصور لنا ما لاقاه المصريون بمختلف مستويات معيشتهم من أشكال الأزمات والمعاناة، مع عدم تدخل الدولة فى معاناة الأزمة، ومحاولة وضع حلولٍ لها، واقتصر دورها الذي كان فى المجمل سلبياً على الابتعاد عن الأزمة وآثارها، وظل محور تركيزها محصوراً فى كيفية الاحتفاظ بالسلطة. واستطاع المقريزي أن يحدد الأسباب التى أدت إلى حدوث هذه المعاناة الحقيقية، التى نتجت عن المجاعات، وامتلك قدرة استثنائية فى تصوير الواقع المصري الاجتماعى، وتوضيح صور المعاناة التى ألمت بالمصريين نتيجة هذه الظاهرة الخطيرة، والتى عانت منها مصر على مر العصور، وأوضح صورها وأسبابها، وحمّل مسؤولية آثارها الاقتصادية للسلطة المملوكية، التى اختفى دورها تماماً فى معالجة الأزمة، وعدم قدرتها على بناء خطة لتنمية الموارد الاقتصادية والاجتماعية لمكافحة هذه الأزمات، فقد كانت إمكانية تطوير الموارد الاقتصادية والاجتماعية البشرية فى مصر فى عهد الدولة المملوكية ضعيفة، على الرغم من أن الوضع المَعيش للسكان فى عصر المماليك – سواء أكان فى الأرياف أم فى المدن – كان بحاجة ماسة للتطوير، فوسائل الإنتاج كانت بسيطة، حيث كان يسود فى المدينة الإنتاج الحرفى مع أدواته البسيطة، وتمركزه الضعيف، ورأسماله القليل. وفى الأرياف لم تكن وسائل الإنتاج إلا فى سياق مرحلة ثابتة، على المألوف من الأدوات وطريقة الإنتاج (سعيد، 2015، 37: 2: 42).

سبق المقريزي أصحاب النظرية الكمية في النقود؛ من خلال اهتمامه بتحليل السياسة النقدية، وتقييد كمية النقود فى التداول، وعدم المبالغة في إصدار النقود الجديدة، وأن عملية الإصدار النقدي يجب أن تترافق في الإنتاج الحقيقي، وأشار إلى ضرورة تدخل الدولة فى حال وجود أزماتٍ اقتصادية (سعيد، 2015، 37: 2: 42).

ثانياً: محمد بن محمد بن خليل الأسدي (بعد 854هـ/ 1450م)

حظيت مصنفات علم السياسة والإدارة باهتمام العلماء في العصر المملوكي، وكانت بمثابة القوانين التي يستند إليها موظفو الدولة في تدبير شؤون الدولة، وإرشاد السلطان إلى سياسة واضحة في حكمها وإدارتها داخلياً وخارجياً (عاشور، 1994، 336). ولعل ما قدمه ابن خلدون كان أساساً واضحاً لعلم السياسة (أومليل، 1996، 139–143)، فجاءت مقدمة كتابه العبر دليلاً لكل العلماء الذين ألفوا في هذا الميدان، فاستندوا عليها وجعلوها نموذجاً لهم (الأسدي، 1968، 34؛ العنزي، 2010، 364).

وممن سار على نهج ابن خلدون والتزم أسلوبه الشيخ العمدة محمد بن محمد بن خليل الأسدي (الزركلي، 1992، 7: 47)، في كتابه (التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار، فيما يجب من حسن التدبير والنصيحة والتصرف والاختيار) (كرد، 1342، 3: 321). يؤرخ الأسدي في كتابه للأسباب الاقتصادية ودورها في ضعف الدولة الإسلامية وانهيارها، مستخدماً تقنيات الفكر الخلدوني ومصطلحاته: "وغلبت الرفاهية واتسعت الأحوال" (الأسدي، 1968، 111؛ كرد، 1342، 3: 322). وفيه صفحتان في الأسباب الداعية إلى خراب العمران في مصر والشام (كرد، 1342، 3: 327). وللأسدي مؤلفات أخرى تدور حول أزمة عصره الاقتصادية والاجتماعية، وتحاول دراسة الوضع القائم وتفسيره، والبحث في كيفية إصلاحه: "النصيحة الكلية في كل ما يتعلق بمصالح الراعي والرعية"، و"الإشارات العلية فيما يوجب الخلل والفساد والصلاح في أحوال الرعية"، و"لوامع الأنوار ومطالع الأسرار في النصيحة التامة لمصالح الخاصة والعامة" (كرد، 1342، 3: 321).

تبدأ دراسة الأسدي من خلال قراءة علمية لعنوان الكتاب، تعبر عن مضامين الكتاب وعناصره المتمثلة بجانبين؛ الجانب الأول: وهو الأزمة وأسبابها. والجانب الثاني: تقديم الحلول والمعالجة واتخاذ القرار. يعرض الأسدي في مضامين خطته ودعوته الإصلاحية الأوضاع الاقتصادية السيئة، وسوء إدارة المماليك الاقتصادية التي غاب دورها بشكل كامل في خطط التنمية لموارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، بل كان للإدارة الدور السلبى بالاقتصار على مراعاة الجوانب السياسية؛ لتعبر عن خبرة تاريخية فاقدة لقيم العدل، ولتؤكد عادات الفساد والظلم، ويمثل طرح الأسدي في كتابه نهجاً شمولياً متكاملاً، قائماً على عناصر متلازمة ممثلة بالأزمة وعلاجها، فيدعو إلى حسن التدبير الإداري من السلطة السياسية القائمة (المماليك)، وارتباط السياسات الاقتصادية المطلوبة باتخاذ القرار. والأسدي يتحدث في كتابه عن الأوضاع الاقتصادية السيئة في عصره، وعن الأزمات المالية والأخلاقية التى يعانيها الشعب والسلطة والنخبة المصرية فى عصر المماليك، وارتفاع الأسعار، والغلو في فرض الضرائب على التجارة، وهجرة الفلاح المصري من أرضه، وفساد العملة والموازين والمكاييل، والاحتكار والرشوة، ويتحدث عن فساد الإدارة المملوكية وضعف أسس المراقبة والمحاسبة الإدارية (الأسدي، 1968، 39؛ عارف، 1994، 183).

يقدم الأسديّ فى مقدمة كتابه خطة ورؤية ذات قيم إيجابية لمحاربة الفساد في الإدارة المملوكية في مصر، ويؤكد وجوب الاهتمام بالمصالح العامة للمصريين ورعايتها وتطويرها، بالاستناد إلى معايير الكفاية فى العمل المرتبطة بالقيم الأخلاقية والمتلازمة معها. قدّم الأسدي كتابه التيسير إلى ناظر دواوين الإنشاء، وكاتب السر الشريف بمصر (الأسدي، 1968، 39؛ عارف، 1994، 183). وقدم كتابه لوامع الأنوار لنائب السلطان؛ ليكون محركاً له لنشر العدل في كل مكان، وقد ألفه الأسدي قبل كتابه التيسير بعام واحد، وتعرض فيه لطبقات ولاة مصر وكفلاء ممالكها وأصحاب الثغور، وما يتعين على أصحاب الوظائف والخدم من الجد والاجتهاد في طاعة السلطان. كذلك تعرض للحاكم، وولاة الأمور، وأركان الدولة من القضاة ونوابهم، والوزراء والمحتسبين، والنقود والمعاملات، وأسباب الخلل في مصر (عارف، 1994، 184).

يُعد الأسدي من خلال كتابه من دعاة الإصلاح في عصره، انتقد سوء الإدارة المملوكية، وانعدام التكافل الاجتماعي، فجاء كتابه لتحذير المسؤولين في الإدارة المملوكية من الخطر الذي يهدد الدولة (الأسدي، 1968، 7)، وفي نفس الوقت يقدم الأسدي الاقتراحات والخطط اللازمة للإصلاح. وتأتي أهمية كتاب الأسدي في أنه تأريخ اجتماعي واقتصادي لمصر في القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي (الأسدي، 1968، 8).

ويدعو الأسدي إلى الإصلاح وتغيير الأوضاع، ويضع تفسيراً علمياً موضوعياً للفساد الإداري في الدولة المملوكية، فيحلل أسباب انتشار الرشوة بين الموظفين في الإدارة المملوكية نتيجة لتدني مستوى معيشة الموظفين، وانخفاض معدل رواتبهم، وينطلق في دعوته للإصلاح ليعالج سوء الإدارة، ويوجه الخطاب إلى سلاطين المماليك للاجتهاد في إصلاح إداراتهم، والعناية بمصالح البلاد والسكان (الأسدي، 1968، 17–20)، ويشترك الأسدي في دعوته لإصلاح إدارة الدولة مع ابن خلدون، إذ يؤكدان على أن العدل أساس الحكم (الأسدي، 1968، 35).

ويؤكد الأسدي في مقدمة كتابه الأسسَ العلمية التي انتهجها فيه، وقد وصفها بأنّها تعين على "تقديم توطئة علمية، وأصول علية، لبيان المقاصد والأسباب والإعلان بالحق والصواب إن شاء الله تعالى"(الأسدي، 1968، 39). ومن الأصول العلمية التي استند إليها، تلك الأصول الفلسفية التي تتبع التطور الاجتماعي والاقتصادي للإنسان: (الأصل الأول: الإنسان أشرف أنواع الحيوان، والأنبياء عليهم السلام أشرف أطوار نوع الإنسان) (الأسدي، 1968، 40).

ويستند الأسدي في دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدولة المملوكية في عصره إلى قاموس تقنيات مؤسس علم العمران البشري ابن خلدون، فنرى في الأصول العلمية العشرة التي انتهجها في مقدمة كتابه مصطلحات ابن خلدون: التمدين، الاجتماع، الخصام والنزاع، (الأصل الرابع: وجود الملوك سبب للتمدين والاجتماع، وقمع عادية التسلط والأذى، وما يوجبه الخصام والنزاع) (الأسدي، 1968، 41). ويستعين بأحد أهم المقدمات الفلسفية التي وظفها ابن خلدون في علم العمران، وهي مبدأ: "الإنسان مدني بالطبع"، فيذكر الأسدي في مقدمة كتابه، وفي الأصول التي جعلها مقدمة علمية لدعوته إلى الإصلاح:(الأصل السادس: الإنسان محتاج إلى خمسة لوازم لم تزل لذاته تلازم، أولها: الغذاء لقيام البنية، وبقاء الصورة. وثانيها: شرب الماء لبل الصدى والارتواء. وثالثها: الملبس لوقاية الجسم من الحر والبرد، ومن الآفات، ولتميز المراتب بأصناف الملابس وتشكل الهيئات. ورابعها: المأوى للاستقرار والتمكن، ولستر الأحوال عن الأعين. وخامسها: التأهل بالمناسب من النساء للمجانسة والمؤانسة واتصال الحركة وإشغال النفس إليهن بالسكون.) (الأسدي، 1968، 42).

ويتميز الأسدي بتوظيفه لمنهج شمولي، واستقراء تاريخي للظاهرة الاقتصادية والاجتماعية؛ لتحديد أسباب فساد الإدارة في العصر المملوكي، ويستند إلى المنهج الشمولي والاستقراء التاريخي في تحديد أسباب الخلل، وخطط العلاج (الباب الأول: في بيان الحوادث الحادثة في ممالك الإسلام، وما نتج عنها من الفساد الموجب لوقوع الخلل في أحوال الخاص والعام، وما يتعلق بالاعتبار وتصريف الأمور والاختيار) (الأسدي، 1968، 54).

ويربط الأسدي –مثل ابن خلدون– تحقيق أسباب الازدهار والتقدم بالعدل، ويستخدم نفس مصطلحات عمران ابن خلدون، ويعتنق مثله ثنائية العقل والنقل: "تغيير عوائدهم كان قبلهم"(الأسدي، 1968، 55)، "وقد ظهر عن ملوك العدل، من العمارة والاجتهاد ما هو معلوم في التواريخ، ومفهوم في الآثار، ومشاهد بالحس، وقد نطق بذلك نص القرآن"(الأسدي، 1968، 55)، "ويقال إن جميع الأمم وأصحاب الدول في سائر الأقاليم، كانوا يتحامون التخريب، ويحثون على العمارة التي هي علة التمدن والاجتماع" (الأسدي، 1968، 55).

ويحلل الأسدي – كما حلل المقريزي وابن خلدون – أسباب ارتفاع الأسعار، ويرى أن أهم أسبابه غياب مؤسسي للدولة عن مراقبة الأسعار، وعدم وجود ضوابط في داخل البنية الاقتصادية المملوكية، ويرى أن إصلاح أوضاع النقد في الدولة يعكس الازدهار الاقتصادي، ويؤدي إلى تحسين الأوضاع المعيشية، "إذ لا يخفى على العلوم الكريمة ما يجب من تعديل النقود التي بها تكون البيوع وسائر أنواع المعارضات الشرعية، والجوامك السلطانية (الرواتب

السلطانية)، والمصالح الضرورية، لأن بها حصول التمدن والاجتماع، وبها تتعين المراتب والوظائف في غالب الأماكن والبقاع، وبها عموم النفع وظهور آثار التسخير على كل النوع البشري"(الأسدي، 1968، 115).

وتبرز مصطلحات ابن خلدون وعمرانه وفلسفته واضحة في بنية الأسدي الفكرية والإصلاحية: التمدن والاجتماع، النوع البشري، نوع الإنسان (الأسدي، 1968، 115)، وللأسدي مقاربة علمية لأسباب نشوء الدول ومراحل تطورها، تشابه نظر وفلسفة ابن خلدون واستقراءه لنشوء الدول وسقوطها، "ويقال: إن الدول الطوال تبتدئ بخشونة الطباع، واستعمال الحقائق، فإذا دُفعت أعداؤها، وأمن أهلها، كانت لأعدائهم بإزاء أخذهم ونصيبهم من النعم التي تتهيأ لهم، وإذا أغرقوا في خصبها ورفاهية العيش بها، شغلوا بالترفه عن النصرة، وبالهزل عن الجد، وتحكمت عليهم الحوادث، واستطال عليهم من يحاولهم ويحاربهم فلا يستطيعون دفعه ولا مقاومته، فيفضي أمر الدولة بمن جاولها، وهي تشبه الثمرة لأنها في مبدأ أمرها خشنة، ثم تدرك فيتوسط أمرها، ثم تنضج فتكون أقرب الثمار إلى الفساد والاستمالة"(الأسدي، 1968، 152).

أخذ تاريخ الفكر الاقتصادي الإسلامي اتجاهاً جديداً في القرنين: الثامن والتاسع الهجريّين، تميز هذا المنحى الجديد بدراسة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وتفسيرها تفسيراً وضعياً: "أما عن الجدة في هذا الفكر فأنه أخذ يتخلص من التمحور حول المقولات المعيارية وما ينبغي عمله، وتبيان التعاليم والأحكام الشرعية في المجال الاقتصادي. وبدأت المقولة الوضعية تحتل المكان البارز في جنباته، هذا من جهة، ومن جهة أُخرى، فقد بدأ ينصب على قضايا واقعية، ومشكلات وظواهر قائمة يحاول دراستها وتحليلها وتفسيرها، وتقديم ما يراه من حلول لها"، ومن قادة هذا الاتجاه الفكري: ابن خلدون، والمقريزي، والدلجي، وابن شاهين، والأسدي (دنيا، 1991، 5: 198).

الأسدي من دعاة الإصلاح الاقتصادي في عصره، دعا إلى دراسة الوضع القائم ومحاولة تفسيره وتقديم آلياتٍ لإصلاحه. ويرى شوقي أحمد دنيا أن كتاب الأسدي التيسير يتناول قضيتين تمثلان موضوعاً واحداً، هما:

أ. عرض وتحليل وتفسير الوضع الاقتصادي المتردي في مصر في عصر الكاتب.

ب. خطة إصلاح وعلاج لهذا الوضع المتردي. وقد أكد الأسدي على البعد التطبيقي الذي يتعامل مع مشكلات عملية قائمة، ويؤكد إمكانية علاجها، وعدم استحالتها (دنيا، 1991، 5: 224).

خاتمة

تأتي أهمية المقريزي في الفكر الاقتصادي من خلال المساهمة الفكرية في ضرورة ضبط إصدار النقود الثنائية المعدن، فمن دون ذلك ستطرد العملة الرديئة العملة الجيدة، فقد أعطى المقريزي أهمية استثنائية للمشكلات الاقتصادية، وقدّم أفكاراً عن بعض الظواهر النقدية، ودرس في كتابه (إغاثة الأمة بكشف الغمة) ظاهرة المجاعة بصفتها ظاهرة وضعية، تخضع في معالجتها للمنهج العلمي، وجاءت تحليلاته وملاحظته لتراجع تداول النقود المعدنية الذهبية والفضية أمام النقود النحاسية (يسميها المقريزي الفلوس)، التي تظهر في فترة الأزمات والكساد الاقتصادي، وظهرت في العصر المملوكي في فترة المجاعة التي تعرضت لها مصر، مما كان له تأثير كبير في المستوى العام للأثمان، وخاصة تخفيض القيمة الشرائية للنقد. وفي سياق تأريخ المقريزي للمجاعة في مصر، وما ترتب عليها من ارتفاعٍ للأسعار، والذي عاصره وعاشه، يقارن المقريزي بين لوائح الأسعار للسلع الضرورية القديمة والمعاصرة، ويُحمّل السلطة المملوكية وإدارتها الاقتصادية مسؤولية العجز عن تقديم الحلول لارتفاع الأسعار، وقد يكون هذا هو ما عبر عنه في عنوان كتابه الغمة/ الإدارة الاقتصادية، وقد اقتصرت معالجتها للأزمة على إصدارات النقد النحاسية وطرحها للتداول في الأسواق، وهو السبب الرئيس – كما يرى المقريزي– في ارتفاع الأسعار، مع الأخذ بعين الاعتبار وعي المقريزي أن تأثير التضخم سيقتصر فقط على الفقراء، وأصحاب المستويات المعيشية المتدنية.

حاول الأسدي في مؤلفاته وضع حلول للفساد الإداري في الدولة المملوكية، وتأتي أهمية دراسة إنتاجه ومنهجه ومصادره في سياق الدعوة إلى الاصلاح الاقتصادي في عصره، فقد دعا إلى دراسة الوضع القائم في العصر المملوكي، ومحاولة تفسيره وتقديم آلياتٍ لإصلاحه.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

الأسدي، محمد بن محمد بن خليل، 1968، **التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار فيما يجب من حسن التدبير والنصيحة والتصرف والاختيار**، تحقيق: عبد القادر طليمات، القاهرة، دار الفكر العربي.

ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، 2017، **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، 3ج، ط8، القاهرة، دار نهضة مصر للنشر.

الفراء، أبو يعلى محمد بن الحسين الحنبلي، 1966، **الأحكام السلطانية**، صححه وعلق عليه: محمد حامد الفقي، ط2، القاهرة، مطبعة البابي الحلبي.

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، 1966، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، ط2، القاهرة، مطبعة البابي الحلبي.

المقريزي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي، 2007، **إغاثة الأمة بكشف الغمة**، دراسة وتحقيق: كرم حلمي فرحات، البقاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.

المقريزي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي، 1991، **المقفى الكبير**، تحقيق: محمد اليعلاوي، بيروت، دار الغرب الإسلامي.

المقريزي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي، 1997، **السلوك لمعرفة دول الملوك**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية.

المقريزي، تقي الدين أبو العباس احمد بن علي، 1997، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، تحقيق: محمد زينهم – مديحة الشرقاوي، القاهرة، مكتبة مدبولي.

ثانياً: المراجع

أوملیل، علي، 1996، **السلطة الثقافية والسلطة السياسية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

بحر، مجدي عبد الرشيد، 1999، **القرية المصرية في عصر سلاطين المماليك (648-923هـ/1250-1517م)**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الحجي، حياة ناصر، 1984، **أحوال العامة في حكم المماليك 678-784هـ/1279-1382م، دراسة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية**، الكويت، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع.

الحوفي، أحمد محمد، 1952، **مع ابن خلدون**، القاهرة، مكتبة نهضة مصر.

الشنتناوي، احمد، وآخرون، 1981، **دائرة المعارف الإسلامية**، م4، بيروت، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1981.

رسلان، صلاح الدين بسيوني، 1992، **السياسة والاقتصاد عند ابن خلدون**، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

الزركلي، خير الدين، 1992، **الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، ط15، بيروت، دار العلم للملايين.

زقزوق، محمود حمدي (تحرير)، 2004، **موسوعة أعلام الفكر الإسلامي**، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية-وزارة الأوقاف.

شدادي، عبد السلام، 2016، **ابن خلدون، الإنسان، ومنظر الحضارة**، ترجمة: حنان قصاب حسن، بيروت، المكتبة الشرقية.

ضومط، أنطوان خليل، 1984، **الدولة المملوكية، التاريخ السياسي والاقتصادي والعسكري 1290-1422**، بيروت، دار الحداثة.

طرخان، ابراهيم علي، 1959، **مصر في عهد دولة المماليك الجراكسة**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.

العزاوي، عباس، 1957، **التعريف بالمؤرخين، في عهد المغول والتركمان (601-1204هـ 941-1534م)**، بغداد، شركة التجارة والطباعة المحدودة.

عارف، نصر محمد، 1994، **في مصادر التراث السياسي الاسلامي: دراسة في إشكالية التعميم قبل الاستقراء والتأصيل**، فرجينيا، المعهد العالمي للفكر الاسلامي.

عاشور، سعيد عبد الفتاح، 1994، **العصر المماليكي في مصر وبلاد الشام**، ط3، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

العنزي، أحمد شمخ الحميد، 2010، **الحياة الفكرية في العصر المملوكي الثاني، في مصر والشام والحجاز، 784-923هـ/1384-1517، دراسة تحليلية نقدية علمية**، دمشق، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة.

غانم، عبد الله عبد الغني، 1984، **المشكلة الاقتصادية ونظرية الأجور والأسعار في الإسلام**، لقاهرة، المكتب الجامعي الحديث.

قاسم، قاسم عبده، 2015، **في تاريخ الأيوبيين والمماليك**، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.
المزوري، زاهدة محمد الشيخ طه، 2013، **فلسفة الحكم في دولة المماليك الترك وأثرها على التقلبات الاقتصادية الاجتماعية في مصر والشام (648-784هـ/1250-1382) نقد سياسي**، بيروت، دار مكتبة البصائر.
نشأت، محمد علي، 1944، **رائد الاقتصاد، ابن خلدون**، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية.

ثالثاً: المراجع المعرّبة
آشتور، آ.، 1985، **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطى**، ترجمة: عبلة عبد الهادي، دمشق، دار قتيبة.
باتسييفا، سفيتلانا، 1973، **نظريات ابن خلدون**، ترجمة: رضوان السيد، تونس، دار المغرب العربي.
دوفو، كار، 1979، **مفكرو الإسلام**، ترجمة: عادل زعيتر، القاهرة، الدار المتحدة للنشر.
شافولد، بارترام، 2008، **الازدهار والانحطاط في التطور الاقتصادي، تأليف ابن خلدون الاقتصادي والاجتماعي في إطار تاريخ كوني للفكر الاقتصادي**، فعاليات الندوة العلمية التي أقامها بيت الحكمة بمناسبة المئوية السادسة لوفاته "ابن خلدون ومنابع الحداثة"، تونس، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون (بيت الحكمة).
صبرة، آدم، 2003، **الفقر والإحسان في مصر، عصر سلاطين المماليك 1250-1517م**، ترجمة: قاسم عبده قاسم، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة.
غرانوفيتر، مارك، 2021، **المجتمع والاقتصاد، إطار ومبادئ**، سلسلة عالم المعرفة، 487، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
لوبون، غوستاف، 2013، **حضارة العرب**، ترجمة: عادل زعيتر، القاهرة، مؤسسة الهنداوي.

رابعاً: الدوريات
دنيا، شوقي أحمد، 1991، قراءة اقتصادية في كتاب "التيسير والاعتبار والتحرير والاختصار فيما يجب من حسن التدبر والتصرف والاختيار"، لمحمد بن محمد بن خليل الأسدي، **مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**، المملكة العربية السعودية.
سعيد، أسامة، 2015، استقراء الأفكار النقدية عند المقريزي "دراسة تحليلية لكتاب النقود الإسلامية المسمى بشذور العقود في ذكر النقود"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 37**(2)، 27-44.
طرطار، أحمد، 2007، بعض آراء المقريزي الاقتصادية والوقائع المواكبة لعصره "النقود أنموذجاً"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 1**(1)، جامعة تبسة الجزائر، 190 - 206.
الطواهية، فوزي خالد، 2014، الكوارث الطبيعية وأثرها على الحياة الزراعية في بلاد الشام في العصر المملوكي الثاني، **مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، الجامعة الأردنية، **41**(1)، 142-162.
العوضي، رفعت، 1991، آراء المقريزي في النقود، **مجلة معهد العلوم الاقتصادية**، جامعة الجزائر، **2**(1)، 8-15.
كرد علي، محمد، 1923، "التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار، فيما يجب من حسن التدبير والنصيحة والتصرف والاختيار"، **مجلة المجمع العلمي العربي، 3**(12،11)، 321-327.
كوكش، أحمد يحيى، 1999، **المقريزي مؤرخاً للحياة الاقتصادية في مصر في عصره**، الأردن، جامعة مؤته، 1999، (رسالة ماجستير غير منشورة).
معتوق، جمال، وحراث سمير، 2021، إسهامات المقريزي في الفكر الأنثربولوجي الاقتصادي، **المجلة العربية للدراسات الأنثربولوجية المعاصرة (أنثربوبوجيا)**، جامعة البليدة- الجزائر، **7**(2)، 167-198.
الهكار، زكريا، 2019، ابن خلدون والمقريزي، دراسة مقارنة في المنهج والحقول والمصادر، **مجلة النور للدراسات الحضارية والفكرية**، (19)، 177-195.

Al-Maqrizi and Al-Asadi's Khaldunian Reading of Society, Economy, and Crisis in the Era of the Mamluk State

Fawzi Khalid Ali AlTwahya[1], Mohammad Mahmoud Bader Shilbayeh[2]

ABSTRACT

The aim of this research is to study the impact of Ibn Khaldun's vision of history and urbanization on the expansion of the historical perspective during the Mamluk Era to include the study of Egyptian society in the Mamluk times, and the impact of the economic policy of the Mamluks. To this end, the researchers analyze and present the economic and social ideas and opinions of historians from the Mamluk period, influenced by Ibn Khaldun in his vision of history and urbanism, which were researched through positivist scientific methods, based on extrapolation and analysis in explaining the causes of economic crises in the Mamluk state. The study of Ahmed bin Ali al-Maqrizi and Muhammad bin Khalil al-Asadi comes in the context of economic and social development approaches in the Arab-Islamic heritage.

Keywords: al-Maqrizi, al-Asadi, Ibn Khaldun, economic reform, the Mamluk state.

[1] Department of History, School of Arts, the University of Jordan, Amman, Jordan.
f.tawwahia@yahoo.com
[2] Faculty of Arts, Zarqa Private University, Zarqa, Jordan.
Received on 11/4/2023. Accepted for Publication on 12/7/2023.